مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies
تعليقات

استراتيجية المغرب في مواجهة التطرف والإرهاب
دراسة سوسيو - تاريخية

الحسن حما

يوليو ٢٠١٦م

ملخص الدراسة

تقدم هذه الدراسة قراءةً تركيبيةً لاستراتيجية المغرب في مواجهة التطرف والإرهاب، من خلال دراسة المسار الكرونولوجي (عبر التسلسل الزمني) لتفكيك الخلايا الإرهابية في السنوات الأخيرة؛ تلك الخلايا التي كانت تخطط لتنفيذ هجمات إرهابية داخل المغرب؛ بحيث تم بين ٢٠٠٣ و٢٠١٦م تفكيك ما يزيد على مئة وخمسين خلية إرهابية، اثنتان وثلاثون منها كانت بين ٢٠١٣ و٢٠١٦م. وتشير هذه الأرقام إلى حركية وقوة المقاربة الأمنية المغربية التي مكَّنت المغرب من مواجهة خطر الإرهاب، من خلال عمل استباقي يندرج ضمن مقاربة شمولية، تشمل المدخل الديني والعدالة الاجتماعية والإصلاحات السياسية والحقوقية.

وتسعى الدراسة لتقديم قراءة سوسيو - تاريخية رصدية للتوزيع الجغرافي للخلايا المفككة، والتحليل الرصدي لها، استناداً إلى المنهج النسقي على المستوى النظري.

مقدمة

انخرط المغرب مبكراً في محاربة التطرف والإرهاب، بمختلف أشكاله وأنواعه، من خلال سياسةٍ أمنيةٍ يتداخل فيها الاجتماعي بالاقتصادي، وسياسةٍ دينية منفتحة ومندمجة، استطاع بفضلها بلورة تصوُّر مستوعب لحاجته في التأطير الديني ووظيفته الاجتماعية، ودوره في محاربة النماذج المتطرفة غير المنسجمة مع محيطه وواقعه الثقافي والديني. وقد مكَّنه ذلك من تحقيق نجاحات مقدرة، مواكبة للتحديات الإقليمية والدولية، انعكست نتائجها على العدد الكبير من الخلايا ذات الارتباط بالتنظيمات الجهادية، التي يتم الإعلان عن تفكيكها.

لقد استطاع المغرب بلورة استراتيجية أمنية وسياسية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، حققت له مكاسب سياسية، وقدمته أنموذجاً رائداً في مجال مكافحة التطرف والإرهاب و«الغلو الديني»[1]؛ الأمر الذي تُوِّجَ بتعزيز التعاون والتنسيق الأمني واتساع الطلب على تجربته (فرنسا، وإسبانيا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية). وإذا كانت

١- الغلو مثل التطرف؛ فكلاهما يفضي إلى الإكثار من الشيء والزيادة على الحد، والتعاطي مع المجتمع من خلال مواقف تُحْدِثُ نوعاً من القطيعة الاجتماعية، وقد يكون هذا بدافع نفسي كما عند الطاهر بن عاشور، الذي وصف الغلو قائلاً: «الغلو في الغالب، يبتكره قادة الناس ذوو النفوس الطامحة إلى السيادة أو القيادة، بحسن نية أو بضدِّه، إفراطاً في الأمور، وذلك إما بداعي التظاهر بالمقدرة، وحب الإغراب لإبهات نفوس الأتباع، لديهم، وتحبيب الانقياد (...)، أو حب الإكثار والزيادة والتفريع في الأمور المستحسنة لديهم، فإن النهم في المحبوب من نزعات النفوس».
راجع: الطاهر بن عاشور، **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٨٠م، ص٢٣.

الأرقام والمعطيات تكشف مدى قدرة الأجهزة الأمنية المغربية، من خلال وتيرة الإعلان عن تفكيك الخلايا الإرهابية النائمة، فإنها، من جهة أخرى، تشكل تحدياً يُبْرِزُ حجمَ المخاطر التي تستهدف سلامته وسلامة مواطنيه.

ولأجل فهمٍ سليمٍ للتجربة المغربية واستراتيجيتها في مجال مكافحة التطرف والإرهاب، ينبغي لنا دراستها من زوايا متداخلة ومتعددة؛ تجمع بين الديني، والسياسي، والأمني، والاقتصادي/ الاجتماعي؛ وهو ما اهتمت به هذه الدراسة وَرَمَتْ إلى توضيحه وفق مقاربة معرفية، تجمع بين السوسيولوجي (الاجتماعي)، والمدخل الرصدي من خلال قراءة سوسيو – تاريخية لمسار تفكيك الخلايا، وهو ما ساعدنا على القيام بقراءة تركيبية للمقاربة الأمنية الاستباقية، إضافة إلى حضور المدخل الديني والنظر في موقعه ضمن الاستراتيجية المغربية.

فرضية الدراسة:

تنطلق فرضية الدراسة من اعتبار المقاربة المغربية لمكافحة التطرف والإرهاب أنموذجاً لاستراتيجية متكاملة، يمكن أن تُسْهِمَ في القضاء على التطرف والإرهاب الإقليمي والمحلي.

إشكالية الدراسة:

تكشف الأرقام المقدمة عن وتيرة تفكيك الخلايا الإرهابية بالمغرب التوسعَ في استهداف سلامة المملكة وسلامة مواطنيها؛ ما يفرض تحديات أمنية استباقية قادرة على مواجهة خطر التطرف والإرهاب. فهل استطاعت استراتيجية المغرب القضاء على الإرهاب؟ وما هي مداخل تلك الاستراتيجية؟

منهج الدراسة:

سوف أستثمر في هذه الدراسة بعض أدوات منهج «دراسة الحالة»[٢] على المستوى الإجرائي، كما صاغه «ييغر»، والمنهج النسقي على المستوى النظري التحليلي؛ حيث يُعَدُّ منهج «دراسة الحالة»[٣] من بين أشهر المقاربات في علم السياسة، وذلك راجع إلى المرونة الكبيرة التي يتمتع بها هذا المنهج، ما يسمح بمقاربة منهجية تركيبية.

ويتيح لنا هذا المنهج التعامل مع التطرف والنظر إليه من زاوية معرفية تعتبر التطرف والأفكار النمطية نتيجةً للمعالجة العادية لعمليات الإدراك الاجتماعي، أو عملية من عمليات التصنيف[٤]؛ أي إن التطرف ليس سلوكاً وليس نزعةً لا شعورية خفية، بل هو موضوعٌ معرفيٌّ وشأنٌ ذهنيٌّ، غالباً ما يشمل أحكاماً معينة، وتعبيرٌ عن مشاعر تميل – في أحيان كثيرة – إلى أن تكون عابرة أو مؤقتة يمكن مراجعتها والتخلي عنها[٥].

2- David E. McNabb, 2004, Research Methods for Political Sciences, Quantitative and Qualitative Methods. Armonk, New York; London, England: M.E.Sharpe, Inc. pp: 358-370.

٣- تم اقتراح العديد من التعريفات لـ «دراسة الحالة»، ففي مقالة منشورة سنة ١٩٥٢م، قام ييغر Yeager، بتحديد منهج دراسة الحالة في مقالة منشورة، يضع فيها التعريف التالي: «الحالة، هي وصف وضع مهيأ Management Situation، مرتكزة على المقابلة، والوثائق الأرشيفية، والملاحظة الطبيعية، والمعطيات الأخرى، مبنية بشكل دقيق في السياق الذي يأخذه سلوك الوضع المهيأ ضمن القيد الزمني، وهذه الخصائص تتصف بها جميع الحالات». راجع:David E. McNabb, 2004, Research Methods for Political Sciences, Quantitative and Qualitative Methods. Armonk, New York; London, England: M.E.Sharpe, Inc. pp: 358-370

٤- أحمد زايد، **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات**، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٢٦، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٦م.

5-Bloom, L. Egwu, E.(1989) Concise Lecture notes on psychology. London : Mac Millan, Publishers.

المحور الأول:
الاستراتيجية المغربية في مواجهة التطرف والإرهاب

يُعَدُّ المغرب أنموذجاً ناجحاً في مواجهة التطرف[٦] والإرهاب الممتدين في المحيطين الإقليمي والدولي، بفضل استراتيجية تجمع بين مداخل متعددة، هي: الأمني، والديني، والتنموي، والمصالحة السياسية (دمج التيار السلفي في المجتمع عقب مراجعات فكرية)؛ إضافة إلى إجراءات هيكلية مسَّت العدالة الاجتماعية والمنظومة الحقوقية. وبذلك استطاع المغرب الحَدَّ من خطورة التهديدات الإرهابية، أو على الأقل التقليص من انتقالها إلى مستوى تنفيذ مخططاتها. وتتجلى قوة استراتيجيته في المقاربة الأمنية الاستباقية التي مكنته من تفكيك عدد كبير من الخلايا النائمة منذ الأحداث الأليمة بالدار البيضاء في ١٦ مايو ٢٠٠٣م. فما هي مداخلها؟

١- إصلاح الحقل الديني

شهد المغرب خلال العقود الثلاثة الماضية محاولات متعددة لتحديث المؤسسة الدينية، وإعادة هيكلة الحقل الديني[٧] بما ينسجم مع المتغيرات والتحديات المحلية والإقليمية، وقد تُوِّجَ مسار هيكلة الحقل الديني بإعلان الدولة، منذ سنة ٢٠٠٥م، عن خطة شاملة لإعادة هيكلة ذلك الحقل، وكانت قد جرت قبلها محاولاتٌ تحديثيةٌ للشأن الديني. ويمكن أن نعتبر سنة ١٩٦١م الانطلاقة الفعلية لتحديث الشأن الديني في المغرب ودمجه في بنية الدولة من خلال إنشاء وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وتأسيس المجلس العلمي الأعلى والمجالس الإقليمية، في عهد الحسن الثاني، في أبريل ١٩٨١م بستة مجالس، ليرتفع العدد إلى أربعة عشر مجلساً في يوليو من السنة نفسها. ويكشف هذا أن «الدولة في بداية الثمانينيات من القرن الماضي بقيادة الحسن الثاني كانت مستعدة لإحداث تحول استراتيجي كبير في علاقتها بالإسلام، تحت إشراف العلماء؛ فطموحُ الحسن الثاني فيما يتعلق بالإصلاح الديني كان كبيراً، ويتجاوز حدود المملكة إلى أفريقيا وآسيا، ويتعدى الفقهيات وجزئيات الدين إلى قضايا الأسلمة الكبرى المتعلقة بالاقتصاد والسياسة والمجتمع. وتُعتبر خُطَبُهُ الموثقة أكبر شاهد على هذا الاستعداد وهذا الطموح؛ غير أن طائفة العلماء التي استعان بها للقيام بهذا التحول لم تسعفه، وبقيت مبادراتها العلمية والعملية محدودة، ودون مستوى التحدي»[٨].

ينطلق المسار التحديثي للحقل الديني الذي شهده المغرب، من إعادة هيكلة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية[٩]، بوصفها المؤسسة القائمة والمخول لها تدبير الشأن الديني للدولة. كما تم إحداث المجالس العلمية المحلية وإدخال العنصر النسوي فيها أول مرة[١٠]، وإعادة هيكلة المجلس العلمي الأعلى الذي يترأسه الملك مباشرة، وجعله محتكراً لمسألة الفتوى العامة[١١]. وقد جاء في الظهير الشريف رقم ١,٠٣,٣٠٠ الصادر في ٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ الموافق لـ٢٢ أبريل ٢٠٠٤م، المنظم للمجالس العلمية: «وتفعيلاً لتوجيهاتنا السامية بشأن تحديد مرجعية الفتوى، التي هي

٦- يمكن تعريف «التطرف» في منطوق الدراسة بأنه «اتخاذ الفرد موقفاً متشدداً يتسم بالقطيعة في استجاباته للمواقف الاجتماعية التي تهمه، والموجودة في بيئته التي يعيش فيها هنا والآن، وقد يكون التطرف إيجابياً في القبول التام، أو سلبياً في اتجاه الرفض التام، ويقع حدّ الاعتدال في منتصف المسافة بينهما».

راجع: طه أحمد المستكاوي، **العلاقة بين التطرف والاعتدال في الاتجاهات الدينية وبعض سمات الشخصية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٢م.

٧- يُشار إلى تحديث وإصلاح الشأن الديني بالمغرب خلال عشر السنوات الماضية، بمصطلحات وكلمات مغايرة؛ فظهرت - من ثم - في المجال التداولي الديني المغربي، مفاهيم من قبيل: «تدبير الحقل الديني»، «إصلاح الشأن الديني»، «هيكلة الحقل الديني». ومصطلح الحقل الديني ظهر أول مرة مع الباحث السوسيولوجي الفرنسي بير بورديو (Pierre Bourdieu 1930 –2002)، ثم انتقل إلى المغرب مع الباحث محمد الطوزي في بداية الثمانينيات.

راجع: Pierre Bourdieu: qu'est ce qu'un champs. Questions de sociologie . Minit. P.1

٨- امحمد جبرون، **إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة**، قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب، مراصد (٤)، مكتبة الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص ١٨.

٩- بمقتضى الظهير الشريف رقم ١,٠٣,١٩٣ الصادر في ٩ شوال ١٤٢٤هـ الموافق لـ٤ ديسمبر ٢٠٠٣م، في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

١٠- بمقتضى الظهير الشريف رقم ١,٠٣,٣٠٠ الصادر في ٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ الموافق لـ٢٢ أبريل ٢٠٠٤م، القاضي بإعادة تنظيم المجالس العلمية وتحديد قواعد تسييرها وتسيير فروعها.

١١- الظهير نفسه المنظم للمجالس العلمية، فيما يخص الإفتاء. يُرجع إلى الخطاب الملكي بفاس بتاريخ ٨ يوليو ٢٠٠٥م.

منوطة بإمارة المؤمنين، أحدثنا هيئة عامة داخل المجلس العلمي الأعلى لاقتراح الفتاوى على جلالتنا، وفيما يتعلق بالنوازل التي تتطلب الحكم الشرعي المناسب لها قطعاً لدابر الفتنة والبلبلة في الشؤون الدينية». وقد أشار الملك إلى الأمر نفسه في خطاب ٣٠ أبريل ٢٠٠٤م المتعلق بهيكلة الحقل الديني بقوله: «إننا مصممون على مواصلة التفعيل الأمثل لإصلاح الشأن الديني، لترسيخ قيم ديننا الإسلامي الحنيف، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، مع اعتماد اجتهاد منفتح، يتماشى مع مستجدات العصر، تحصيناً لأجيالنا من التيارات الدخيلة والهدامة. وإن إصلاح الحقل الديني، لا يستهدف، فحسب، التكامل مع الحقلين التربوي والثقافي، وإنما ينبغي أن يشمل كذلك إصلاح الحقل السياسي، الذي هو مجال الاختلاف الديمقراطي. وهو ما يقتضي أن يكون العمل السياسي بعيداً عن إقحام الدين فيه، لقدسية مبادئه المنزهة عن نوازع التفرقة، بِسَدِّ الطريق أمام توظيفه السياسوي المغرض. فالسياسة والدين في نظام الملكية الدستورية المغربية لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين، حريصين في تَقَلُّدنا لهذه الأمانة العظمى على أن تُزاوَلَ السياسةُ، في نطاق المنظمات والمؤسسات والفضاءات الخاصة بها، وأن يُمارَسَ الشأنُ الديني داخل المجالس العلمية، والهيئات المؤهلة، والمساجد وأماكن العبادات في ظل احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية، التي نحن لها ضامنون»[١٢].

إن إصلاح الحقل الديني وتأهيله، كما جسده الخطاب الملكي، لم يقف عند حدود المضامين التربوية للخطاب الديني الصادر عن المؤسسات الدينية الرسمية وشبه الرسمية، وإنما تعداها إلى مجموعة من الاختيارات الأخرى؛ كاعتماد النهج المؤسساتي وترسيخه في تجديد الوظائف والمهام الدينية، مثل: إنشاء هيئة الإفتاء، وتدعيم الطابع المؤسساتي للمجلس العلمي الأعلى، وتوسعة المجالس العلمية المحلية... وأيضاً دمج المرأة في العمل الديني وتكليفها مجموعةً من المهام الدينية في مستويات مختلفة؛ في الوعظ والإرشاد، والمجالس العلمية المحلية... وكذلك استخدام التقنيات الحديثة في التواصل والإعلام، مثل: الإنترنت، والإعلام السمعي – البصري[١٣]، انسجاماً مع التطورات التي شهدها مجال الاتصال السمعي - البصري، وكان لها الأثر العظيم في المجتمع بفعل تنوع العرض الديني، من خلال انتشار القنوات الفضائية الدينية. لهذا عملت الدولة على تطوير إعلامها الديني، بما يوازي حجم التهديدات والتحديات؛ المتعلقة أساساً بالتطرف الديني؛ بإطلاق قناة محمد السادس للقرآن الكريم (السادسة)، وإذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، وإحداث موقع إلكتروني للوزارة على الإنترنت، وهي تجربة تهدف من ورائها إلى دعم أهداف ومرتكزات السياسة الدينية بالمملكة. وقد تم دعم هذه المبادرة، بإطلاق برنامج الوعظ والإرشاد وتكوين الأئمة في المساجد باستعمال البث التلفازي في ٢٠٠٠ مسجد، من ضمنها ٢٧ مؤسسة سجنية، مع تخصيص حصة يومية للنساء، واستعمال اللغة الدارجة في معظم الدروس[١٤].

تتميز الهيكلة الجديدة لوزارة الأوقاف، على مستوى الإدارة المركزية، بإضافة مديريتين جديدتين، هما: مديرية المساجد ومديرية التعليم العتيق؛ إضافة إلى مديرية الدراسات والشؤون العامة. ويستهدف تأسيس مديرية خاصة بالمساجد إعادةَ ضبط حقل المساجد وسد بعض الثغرات التي انطوى عليها التدبير السابق في هذا المجال، لاسيما إفلات نسبة كبيرة من مساجد المملكة من التحكم المباشر والرقابة الفعلية للوزارة الوَصِيَّة، والتي تُقَدَّرُ بحوالي ٦٩٪ (حسب إحصائيات للوزارة أُجريت خلال شهر مارس ٢٠٠٣م)[١٥].

١٢- مقتطف من الخطاب الملكي لعيد العرش، في ٣٠ أبريل ٢٠٠٤م.

١٣- امحمد جبرون، **إشكالية الوظيفة الدينية**، مرجع سابق، ص ٢٢.

١٤- إسماعيل حمودي، **تدبير الشأن الديني في المغرب.. مرتكزات وتحديات**، يومية التجديد بتاريخ ٧ - ١٠ – ٢٠٠٨م.

١٥- سليم حميمنات، **تجديد الإسلام المغربي: المؤسسة الدينية الرسمية وتحديات ما بعد ١٦ مايو**، مجلة وجهة نظر، العدد ٢٥ – ٢٦، صيف ٢٠٠٥م، السنة الثامنة، مطبعة النجاح الجديدة، ص ٥٦.

وتهدف المؤسسة الرسمية من خلال إعادة بناء المساجد ودمجها، إلى ضرورة مراعاة خصوصيات وتقاليد أهل كل منطقة، والتجاوب مع تساؤلاتهم الدينية؛ إضافة إلى إحداث مجلس علمي للجالية المغربية بالخارج، بهدف الانفتاح على خصوصيات قضاياها الدينية والثقافية، والحفاظ على هويتها المغربية. ويَعْتَبِرُ الخطابُ الملكيُّ لسنة ٢٠٠٨م هذا الإجراءَ منسجماً مع نهج اللامركزية وعدم التمركز المعمول به في جميع المجالات؛ تحقيقاً لسياسة القرب المنتهجة في تدبير جميع القطاعات[١٦].

وإلى جانب هيكلة المؤسسة الدينية المباشرة والوصية على الشأن الديني، اهتمت الدولة بالتعليم الديني بوصفه أحد مرتكزات الخطاب الديني الرسمي، نظراً لما يوفره من أُطُر بشرية تغطي النقص في مجال التأطير الديني، وتستجيب لحاجات التوجيه الديني الرسمي. ويُقصد بالتعليم الديني: المؤسسات والمعاهد العليا والجامعية التي تُعنى بتدريس العلوم الشرعية والمعرفة الدينية عموماً، وتختص بتلقين العلوم الشرعية، التي تسهر الدولة عليها بشكل مباشر، أو تابعة لإحدى المؤسسات الرسمية، وهي: جامعة القرويين، ودار الحديث الحسنية، ومؤسسة مسجد الحسن الثاني، والتعليم العتيق. ويتجلى دورها ضمن استراتيجية هيكلة الحقل الديني بوصفها أحد المحاضن التي تسهر على إنتاج وتكوين الأُطر البشرية الحاملة للخطاب الديني الرسمي في أبعاده المذهبية والعقدية، القادرة على تحجيم الحضور اليومي للنُّخب الدينية غير الرسمية التي تنتجها الحركة الإسلامية والمعاهد الدينية الخاصة، والتقليل منه. كما أنها - بالنظر إلى تاريخها وعراقتها الحضارية - جزءٌ أساسيٌّ يساعد على تكوين صورة مكتملة عن الشأن الديني المغربي، وإبراز تفاعلات المؤسسة العلمية الدينية مع باقي المكونات الدينية.

استطاع المغرب، عبر سيرورة تحديثية للشأن الديني، مواكبةَ التحديات والحاجة المتزايدة للمجتمع في التأطير والتوجيه الديني؛ بحيث أصبحت المؤسسات الدينية الرسمية أكثر حضوراً وتفاعلاً مع قضايا المجتمع، ما مَكَّنها من نشر قيم الإسلام السمحة والإسلام الوسطي المعتدل، وهو ما جعلها أكثر قدرةً على مواكبة التحديات الفكرية والدينية التي تضطرم في المحيطين الإقليمي والدولي.

٢- دمج الإسلاميين

عَجَّلَتِ المراجعاتُ الفكرية التي قام بها عددٌ من شيوخ السلفية، والسلفية الجهادية، وخصوصية التيار السلفي المغربي - الذي يختلف نسبياً عن بعض التجارب المشرقية - من دمج التيار السلفي في المشاركة السياسية. ويُعَدُّ كلٌّ من: محمد الفزازي، الذي تم الإفراج عنه في ١٤ أبريل ٢٠١٢م، بموجب عفو ملكي بعدما كان قد أُدين بثلاثين سنة حبساً نافذاً على إثر التفجيرات التي شهدتها مدينة الدار البيضاء سنة ٢٠٠٣م، وعبدالوهاب رفيقي الملقب بـ«أبي حفص»، من بين الذين أعلنوا عن مراجعات غير مسبوقة في تاريخ السلفية بالمغرب. ففي تصريحات صحفية متعددة دعا محمد الفزازي السلفيين إلى المشاركة في العملية السياسية، وقام أبو حفص عبدالوهاب رفيقي بإصدار وثيقته المشهورة تحت عنوان «أنصفونا»، التي أعلن فيها صراحةً اعترافه بالنظام الملكي، ورفض ممارسة العنف، ونبذ التكفير والاعتداء على معتنقي باقي الديانات[١٧].

وتُشَكِّلُ عودةُ محمد المغراوي (زعيم ما يُسمَّى بالتيار السلفي التقليدي بالمغرب، ورئيس جمعية الدعوة إلى القرآن والسنة)، إلى المغرب بعد مكوثه بالسعودية زهاء عامين - بعد أن أمر القضاء المغربي بإغلاق دُورٍ للقرآن تابعة لجمعيته - قبولاً لدمج التيار السلفي. وقد ترجم ذلك بدعوته صراحة إلى التصويت بنعم على الدستور الجديد، وَحَثَّ أتباعه على التسجيل في اللوائح الانتخابية، ولم يتردد، في أحد تصريحاته الإعلامية، في دعوة أعضاء جمعيته إلى دعم الحزب الذي

١٦- إسماعيل حمودي، **تدبير الشأن الديني**، مرجع سابق.

17-http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/9/18

يدافع عن الإسلام، في إشارة واضحة منه إلى حزب «العدالة والتنمية»[١٨].

إن استراتيجية دمج التيار السلفي بدأت منذ العفو الملكي الذي شمل أكثر من ٤٠٠ معتقل سلفي جراء الأحداث الإرهابية التي شهدتها مدينة الدار البيضاء يوم ١٦ مايو ٢٠٠٣م. وفي هذا الإطار يقود السلفيون الذين يتزعمهم عبدالكريم الشاذلي (من زعماء التيار السلفي بالمغرب) - وهو المحكوم سابقاً بثلاثين سنة سجناً قضى منها ثماني سنوات ثم أُفرج عنه بعفو ملكي – مبادرةً عنوانها «الإصلاح وخدمة الوطن»، وهي مبادرة تهدف إلى تأسيس تنظيم جديد وتيار حديث باسم «التيار السلفي للإصلاح السياسي»، وتم الاتفاق حينئذ على يوم ١١ يناير تاريخاً لتأسيسه، وهو تاريخ ذكرى تقديم المغرب وثيقة الاستقلال. وهذا يؤكد أن هدف التأسيس له عمق وطني متشبث بتاريخ المملكة المغربية، كما حُدِّدَ مكان التأسيس بفندق فرح بالدار البيضاء[١٩]. ومن أبرز المؤشرات على رغبة الدولة في دمج التيار السلفي: إمامة الشيخ محمد الفزازي، الملكَ محمداً السادس في صلاة الجمعة بطنجة يوم ٢٩ مارس ٢٠١٥م.

لقد أسهم دمج التيار السلفي في استيعاب عدد كبير من المنتمين إلى ذلك التيار؛ ممن كانت لهم أطروحة منبثقة عن رؤية دينية مناقضة لتصوُّر الدولة للإشكالات الاجتماعية والسياسية؛ لكنَّ المراجعات التي قام بها شيوخ السلفية سَهَّلَتْ للدولة دمجهم في العمل السياسي والمدني، ما مكَّن المغرب من تحييد الخطاب التكفيري في صفوف التيار السلفي، بعد أن استطاع تحويلهم إلى طرف مساند لاستراتيجية الدولة في مكافحة التطرف والإرهاب بعدما كانوا من قبل منتقدين لها.

٣- المقاربة التنموية

إلى جانب إصلاح الشأن الديني والمقاربة الأمنية ودمج التيار السلفي، تستند مقاربة المغرب في مجال مكافحة التطرف والإرهاب إلى المدخل التنموي، وعلى رأسه إطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» التي تم الإعلان عنها في الخطاب الملكي يوم ١٨ مايو ٢٠٠٥م، وهي محاولة تهدف أساساً إلى القضاء على الفقر ومحاربة الفوارق الاجتماعية والتهميش، الذي يمس الفئات الاجتماعية الدنيا. ويرتكز عمل المبادرة على ثلاثة محاور:

الأول: التصدي للعجز الاجتماعي.

الثاني: تشجيع الأنشطة المدرة للدخل الكافي، الموفرة لفرص الشغل ومحاربة البطالة، وخاصة بطالة الشباب.

والثالث: الاستجابة للحاجات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة[٢٠]، بالإضافة إلى التأهيل الاجتماعي للجماعات القروية والحضرية الأكثر فقراً.

وقد تُرجمت أهداف المبادرة إلى برامج ذات أولوية تنسجم مع محاور المبادرة، هي[٢١]:

- برنامج محاربة الفقر في المجال القروي: حيث استهدف البرنامج الأوَّليُّ ٣٦٠ جماعة قروية تعاني من التهميش والإقصاء الاجتماعي، ويبلغ متوسط السكان بهذه الجماعات زهاء ١٠٣٠ نسمة معظمهم من اليافعين والشباب.
- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري؛ واستهدف البرنامج الأوَّليُّ ٢٥٠ حيّاً حضرياً ضمن الأحياء الأقل حظوة بالمدن الكبرى، ويبلغ متوسط ساكني الحي قرابة ١٠٠٠ أسرة تتكون من ٦٠٠٠ نسمة، ويهدف البرنامج إلى الدمج الاجتماعي، وتحسين ظروف عيش السكان[٢٢].

١٨- المرجع السابق.

١٩- عزيز بعزي، **السلفية (الجهادية) المغربية المعاصرة.. المصالحة من أجل البناء**، مقال بجريدة هسبريس الإلكترونية، الجمعة ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٤م. راجع الرابط:
http://www.hespress.com/writers/221321.html

٢٠- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: من أجل كسب رهان تحقيق المشروع المجتمعي الكبير**، جريدة الحركة، ١٩ يوليو ٢٠٠٥م.

٢١- **دراسة أوضاع الشباب المغاربي**، اتحاد المغرب العربي (الأمانة العامة)، ٢٠١٢م، ص ٧٩ – ٨٠.

٢٢- المصدر نفسه، ص ٨٠.

٤- المقاربة الأمنية الاستباقية

تكشف الدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية عن أن المغرب، منذ ٢٠٠٣م بعد أحداث الدار البيضاء، أصبح مهدداً في سلامته وسلامة مواطنيه، وأحد المؤشرات على ذلك تنامي وتيرة تفكيك الخلايا الإرهابية المرتبطة أو غير المرتبطة بالخارج، والتي كانت تنوي القيام بأعمال إرهابية في المغرب؛ بحيث تم بين ٢٠٠٣ و٢٠١٦م تفكيك ما يزيد على مئة وخمسين خلية إرهابية، اثنتان وثلاثون منها كانت بين ٢٠١٣ و٢٠١٦م. وقد تمت إحالة ٢١٤ ملفاً منذ بداية عام ٢٠١٥ حتى ٢٣ سبتمبر من السنة نفسها تتعلق بقضايا الإرهاب، تمت فيها متابعة ٢٣٠ متهماً[٢٣]. وتشير هذه الأرقام إلى حركية عالية على المستوى الأمني والاستخباراتي في مواجهة خطر الإرهاب، ومن جهة ثانية هي مؤشر على استهداف المغرب من قِبَلِ التنظيمات الإرهابية، وعلى رأسها «داعش».

إن تفكيك هذا العدد الكبير من الخلايا يعطي صورة واضحة عن حجم الجاهزية واليقظة الأمنية والاحترافية والكفاءة العالية التي تستند إليها التجربة المغربية، ما مكنها من تفعيل المقاربة الاستباقية للتصدي للتحديات الأمنية الإقليمية، حتى أصبح الطلب الخارجي عليها كبيراً من قِبَلِ عدد من الدول (فرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا) من أجل تعزيز التنسيق الأمني لمواجهة خطر التطرف والإرهاب الذي يهدد المحيطين الإقليمي والدولي.

وتفيد المعطيات الرسمية بأن تجنيد المغاربة للتخطيط للهجمات الإرهابية تمدد في المدن المغربية الساحلية كافة (طنجة، وتطوان) والحدود (وجدة) ووسط المغرب (بني ملال)؛ بل امتد إلى الصحراء (ويعطي صورة عن ارتباط الأطروحة الانفصالية بالإرهاب والتطرف)[٢٤]. وقد ارتفع العدد الإجمالي للمقاتلين المغاربة في تنظيم(داعش)؛ خلال سنة ٢٠١٤م إلى ١١٢٢ من الذين توجهوا، أساساً، عبر تركيا إلى سورية والعراق؛ فيما يبلغ العدد الكلي للمغاربة، حاملي الجنسيات الأخرى - الأوروبية خصوصاً - بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ فرد.

وقد عمل المغرب على إصلاح برامج التعليم والعمل على دمج الشباب، بحسبان أن الشباب المهمش هو الأكثر عرضةً للاستقطاب من قِبَلِ التنظيمات الإرهابية والأيديولوجيات المتطرفة، حيث أثبتت الوقائع والدراسات أن الجماعات الدينية تختار أفرادها والمنتسبين إليها من الشباب عادة، ولاسيما إذا كان الهدف إعداد «مشاريع قنابل موقوتة»، وهذا راجع إلى سهولة التأثير فيهم وبرمجتهم أيديولوجياً وعقدياً. وتُقَدِّم أحداث الدار البيضاء مثالاً واضحاً؛ إذ تُراوح أعمارهم بين ١٩ - ٣٢ سنة، ويتحدَّرون من أوساط فقيرة تسكن دور الصفيح في الأحياء المهمشة[٢٥].

إن المنهج الذي يعتمده المغرب في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، والمبني على مداخل متعددة، جعله أنموذجاً في نظر التقارير الدولية؛ إذ يشيد عدد من التقارير الدولية بجهود المغرب في مكافحة الإرهاب واعتماده على استراتيجية متعددة المداخل في مواجهة التطرف، وعلى رأسها التقارير الأمريكية[٢٦]؛ حيث يشير تقرير الخارجية الأمريكية الإرهاب لسنتي ٢٠١١ و٢٠١٢م إلى أقطاب مشروع المغرب في مواجهة التطرف، «ومن ضمنها الاستمرار في تعزيز المنظومة القانونية والأمنية لمكافحة الإرهاب والتطرف»[٢٧]، وهو ما يعمل عليه المغرب بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الشركاء الدوليين والإقليميين.

٢٣- تقرير منجزات وزارة العدل والحريات المغربية لسنة ٢٠١٥، بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة ٢٠١٦، لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، ٢ نوفمبر ٢٠١٥.

٢٤- بلال التليدي، **قراءة في دلالات تفكيك الخلايا الإرهابية**، جريدة أخبار اليوم، العدد ١٩١٠، ٢٠-٢٠١٦/٠٢/٢١م.

٢٥- حامد طاهر، **ظاهرة التطرف الديني**، سلسلة كراسات علمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، ٢٠٠٥م.

26- Country Reports on Terrorism 2011 – Morocco : United States Department of State, Country Reports on Terrorism 2011- Morocco, 31 July 2012, available at:

27- Ibid, 31 July 2012,

إضافة إلى المداخل التي يعتمد عليها المغرب في مقاربته، هناك عناصر مساعدة تجمع بين الذاتي والموضوعي، أهمها:

العنصر الأول:

يكمن في وجود دولة مركزية طورت كفاءة وفعالية أجهزتها الأمنية في السنوات الأخيرة، ما ساعدها على مواجهة تحدي الإرهاب الإقليمي والمحلي.

العنصر الثاني:

يرتبط بنموذج التدين السائد الذي يتجه نحو الاعتدال ونبذ العنف بشكل عام. ولا ننسى أن الانسجام الديني الذي تعرفه المملكة يمارس دوراً في وحدة البلد وتحصينه من الانقسام الطائفي الذي يشكل بيئة خصبة للتطرف، فالمملكة تتبنى رسمياً المذهب المالكي، والمجتمع في أغلبيته الساحقة سُنِّيٌّ معتدل.

العنصر الثالث:

يرجع إلى استراتيجية «داعش» نفسها، فبسبب البعد الجغرافي عن بؤر التوتر في الشرق الأوسط، خصوصاً في سورية والعراق، لا ترى «داعش» أولوية في استهداف المملكة المغربية في المرحلة الحالية، وهناك سبب إضافي يرجع إلى أن الفترة الحالية تشكل موسم هجرة بالنسبة إلى المقاتلين المغاربة وليس موسم رجوع[٢٨].

28- Read more at: http://carnegie-mec.org/2015/07/04/ar-61010/iemx

المحور الثاني:

مسار تفكيك الخلايا الإرهابية: مقاربة سوسيو - تاريخية

استطاع المغرب، منذ سنة ٢٠٠٣م، تفكيك ما يزيد على مئة وخمسين خلية إرهابية، مرتبطة أو غير مرتبطة بالخارج. وتُبرز الأرقام والمعطيات التي تقدمها وزارة الداخلية عن الخلايا المفككة حجمَ المخاطر والتهديدات التي تواجه المغرب، كما تكشف حجم القدرات التي تمتلكها بعض هذه الخلايا.

ويمكن تقديم قراءة سوسيو - تاريخية لمسار الخلايا المفككة، وفق كرونُولوجية زمنية (أي حسب التسلسل الزمني) تسمح لنا بفهم طبيعة التنظيمات التي تستهدف المغرب، وانتمائها الفكري، وعلاقتها بالتنظيمات الخارجية (داعش، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والتنظيمات التي تستهدف تسفير المقاتلين إلى سورية والعراق وليبيا)، وهل لذلك أثر في المحيط الإقليمي؛ خاصة في ظل سياق سياسي غير مستقر أمنياً في ليبيا ومالي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هذا يؤكد أن المغرب يقع ضمن استراتيجية التنظيمات الإرهابية؟

أولاً: خلايا مفككة قبل ١٦ مايو ٢٠٠٣م

- «جماعة الصراط المستقيم» التي أسسها زكرياء الميلودي في مدينة الدار البيضاء، في بداية التسعينيات، وأُعلن عن وجودها سنة ٢٠٠٢م: تمكنت مصالح الفرقة الوطنية للشرطة القضائية من تفكيكها قبل أحداث ١٦ مايو ٢٠٠٣م بأشهُر.
- «مجموعة يوسف فكري» التي تشبه حركة التكفير والهجرة: ظهرت أواخر التسعينيات وتأخر اكتشافها إلى سنة ٢٠٠٢م، وتتبنى الخطاب التكفيري وتنتمي إلى تنظيم القاعدة.
- «مجموعة عبد الوهاب الرباع» التي تم اكتشافها بعد أحداث ١٦ مايو ٢٠٠٣م: هي خلية نائمة تابعة لتنظيم القاعدة منذ سنة ٢٠٠٢م[٢٩].

وسوف يشهدُ العقل الأمني المغربي تحولاً جوهرياً مع أحداث ١٦ مايو ٢٠٠٣م، في سياسته واستراتيجيته تجاه التطرف والإرهاب؛ ما جعلها تنعكس بشكل كبير على رؤيته للإسلام السياسي، والشأن الديني، والدمج الاجتماعي للفئات المهمشة، وكان لذلك آثارٌ إيجابية على وتيرة اكتشاف الخلايا النائمة وتفكيكها. وسوف أذكر نماذج منها تشير المعطيات الرسمية والدراسات إلى أنها تنتمي، أو هي على صلة بأحد تنظيمين: فالأولى خلايا تنتمي إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والثانية على علاقة بتنظيم «داعش».

ثانياً: خلايا ذات صلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي

تحتل الخلايا المفككة ذات الصلة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الصدارة؛ إذ تشير الأرقام الرسمية إلى علاقة عدد منها بهذا التنظيم؛ إما من طريق انتماء أشخاص إلى هذه الخلايا، أو سعيها إلى تسفير عدد من المقاتلين إلى تنظيم القاعدة، ويمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

- خلية «المرابطون الجدد» سنة ٢٠٠٩م: تشير البلاغات الرسمية التي صدرت عقب تفكيكها إلى أنها تسعى لاختراق الحركة الإسلامية لتنفيذ أجندة إرهابية بالمغرب.
- ١٢ مايو ٢٠٠٩م: تفكيك خلية إرهابية.
- يونيو ٢٠٠٩م: تفكيك خلية إرهابية مفترضة وُصفت بـ «الخطيرة»،كانت تعتزم تنفيذ هجوم بسيارات مفخخة ضد مواقع سياحية وأمنية.

٢٩- امحمد جبرون، **إشكالية الوظيفة الدينية**، مرجع، سابق، ص ٢٤ – ٢٥.

- مارس ٢٠١٠م: فككت السلطات المغربية «خلية إرهابية» مكونة من ستة أشخاص وصفتهم بأنهم «متشبعون بالفكر التكفيري»[٣٠].
- أبريل ٢٠١٠م: فككت الأجهزة الأمنية «خلية إرهابية» لها ارتباطٌ بتنظيم القاعدة في المغرب، وتضم ٢٤ شخصاً.
- يونيو ٢٠١٠م: تفكيك خلية إرهابية يتزعمها فلسطيني، تنتمي إلى شبكة تتكون من أحد عشر شخصاً، ومتهمة «بتبنِّي الفكر التكفيري الجهادي»[٣١]، حسب بيان وزارة الداخلية.
- أغسطس ٢٠١٠م: فككت الأجهزة الأمنية «خلية إرهابية» مكونة من ١٨ شخصاً يتزعمها فلسطيني يدعى «يحيى الهندي».

* أبريل ٢٠١١م: انفجار قوي يهز وسط مدينة مراكش، وقد تبين، فيما بعد، أنه عملية إرهابية ناتجة من تفجير عبوة ناسفة بوساطة التحكم عن بعد استهدفت مقهى سياحياً «أركانة» بساحة جامع الفنا، وقد خلفت ١٧ قتيلاً أغلبهم أجانب. وفي شهر مايو ٢٠١١م أعلن وزير الداخلية في بيان رسمي إلقاء القبض على المنفذ الرئيس للعملية وشخصين آخرين؛ مبرزاً أن الموقوفين هم من المعجبين بتنظيم القاعدة ويتبنون أفكاره الجهادية.
* سبتمبر ٢٠١١م: تفكيك خلية إرهابية أطلقت على نفسها اسم «سرية البتار»، تتكون من ثلاثة أفراد، من بينهم معتقل سابق في إطار قانون مكافحة الإرهاب، ويتزعمهم أحد الناشطين البارزين في المواقع الجهادية - عبر الإنترنت - ذات الصلة بتنظيم القاعدة، الذي تمكن من نسج علاقات وطيدة مع أقطاب التنظيمات الإرهابية، في كل من: اليمن وأفغانستان والصومال وليبيا والعراق، ومناطق أخرى. وقد كان أعضاء هذه الخلية الإرهابية يخططون للالتحاق بمعسكرات «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» خارج المغرب، بُغية الاستفادة من تدريبات عسكرية في سبيل العودة إلى المغرب من أجل تنفيذ عمليات إجرامية تستهدف مقرات المصالح الأمنية والمصالح الغربية. ومن أجل تحقيق أهدافهم الإرهابية، خططوا لاغتيال بعض عناصر الأمن بهدف تجريدهم من السلاح لاستعماله في مخططاتهم التخريبية. وأوضح البيان - الذي نشرته وكالة الأنباء الرسمية - أنه «تم إيقاف عناصر هذه الخلية في كل من مدن أغادير وأبي الجعد ومراكش وتارودانت (جنوب)، وتيفلت وعين حرودة (غرب)، وطنجة (شمال)، والعيون الشرقية (شرق)».
* أكتوبر ٢٠١١م: غرفة الجنايات الابتدائية المكلفة بقضايا الإرهاب، الملحقة بمحكمة الاستئناف بسلا، تصدر حكم الإعدام في حق عادل العثماني المتهم الأول في تفجير أركانة، كما حكمت المحكمة على حكيم مداح بالسجن المؤبد، وعلى عبدالصمد بطار وعز الدين لشداري وإبراهيم الشرقاوي وسكيريبة وديع بأربع سنوات سجناً، في حين حكمت على محمد رضا وامنحيني محمد والدهاج عبد الفتاح بسنتين سجناً.
* ديسمبر ٢٠١١م: تفكيك خلية إرهابية من طرف وزارة الداخلية، تضم - حسب بيان الوزارة - ٢٧ شخصاً، من بينهم عضو في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
* فبراير ٢٠١٢م: حكمت محكمة الاستئناف بسلا على ٢٧ شخصاً بالسجن مُدداً تُراوح بين سنة وست سنوات بتهمة التخطيط لهجمات إرهابية. وهذه المجموعة تم توقيفها في ديسمبر ٢٠١١م. وبحسب وزارة الداخلية فقد خزنت المجموعة الأسلحة في الصحراء المغربية، وكانت تخطط لِشَنِّ هجمات انتحارية على قوات الأمن المغربية والأجنبية.
* مارس ٢٠١٢م: أيدت محكمة الاستئناف حكم الإعدام على عادل العثماني المتهم الرئيس في تفجير مراكش ٢٠١١م.
* أبريل ٢٠١٢م: تمت إدانة خمسة أفراد بالسجن من سنة واحدة إلى خمس سنوات بموجب قانون الإرهاب. الخلية تم

٣٠- **تقرير الحالة الدينية في المغرب**، الإصدار الثالث، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط،، ص ٣٣٣.
٣١- السابق نفسه، ص ٣٣٣.

تفكيكها في أكتوبر ٢٠١١م، بعد أن كانت تجري اتصالات مع عناصر من تنظيم القاعدة عبر شبكة الإنترنت، كما سبق لها أن تواصلت مع عادل العثماني المتهم في ملف أركانة، وخططت لتنفيذ هجمات على مواقع سياحية وأهداف غربية.

* مايو ٢٠١٢م: اعتقلت السلطات ١٥ عضواً من حركة المجاهدين في المغرب، واعتبر بيان وزارة الداخلية أن الخلية «إرهابية»، ذات صلة بأحداث ١٦مايو ٢٠٠٣م، وذات صلة أيضاً بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وقد عملت الخلية على إخفاء مجموعة من الأسلحة الآلية والذخيرة في عدة مدن في المغرب.
* أكتوبر ٢٠١٢م: وزارة الداخلية تعلن عن اعتقال تسعة أشخاص، وقالت: إنهم أفراد في «خلية إرهابية»كانت تخطط لإقامة معسكر تدريب في منطقة الريف الجبلية شمالي المملكة «بهدف شن هجمات على السلطات العمومية».
* نوفمبر ٢٠١٢م: اعتقلت السلطات ثمانية أعضاء من «أنصار الشريعة» في بلاد المغرب الإسلامي بتهمة التخطيط لمهاجمة المباني العامة، والأجهزة الأمنية، والمواقع السياحية، وفق ما صرحت به وزارة الداخلية[٣٢].
* نوفمبر ٢٠١٢م: وزارة الداخلية تنشر بياناً تعلن فيه عن تفكيك خلية كانت تدرب الشبان وترسلهم إلى القتال في مالي. وأضافت: إن الخلية المفككة كانت تعمل في مدن الناظور والدار البيضاء وجرسيف والعيون وقلعة السراغنة.
* نوفمبر ٢٠١٢م: تفكيك خلية إرهابية تضم تسعة عناصر كانت تعد لِشَنِّ عمليات إرهابية على أهداف السلطات العمومية. وقال بلاغ الداخلية: إن المعتقلين «وضعوا حاجزاً أمنياً مزيفاً، على مقربة من مدينة وزان، في محاولة للاستيلاء على بضائع كانت في حوزة مهرب ينشط بالمنطقة». المعطيات التي تم الكشف عنها تفيد بتحضير المنتمين إلى الخلية نفسها لـ «صنع متفجرات اعتماداً على الإنترنت»، و«السطو على محلات تجارية بسلا بهدف ضمان تمويل مشاريعها الإجرامية».
* ديسمبر ٢٠١٢م: وزارة الداخلية تعلن عن تفكيك «خلية إرهابية»تنشط في مجال استقطاب وتجنيد شباب مغاربة متشبعين بالفكر الجهادي من أجل الالتحاق بمعاقل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالجزائر.
* ديسمبر ٢٠١٣م: أعلنت وزارة الداخلية المغربية عن «تفكيك خلية إرهابية تنشط في مجموعة من المدن المغربية»، دون تقديم تفاصيل عن المواقع التي كانت تستهدفها، وعدد أفرادها.

ثالثاً: خلايا ذات صلة بتنظيم «الدولة الإسلامية»

مع أن بعض الدراسات والتقارير يتجه إلى أن المغرب بعيدٌ جغرافياً من بؤر التوتر في الشرق الأوسط، خصوصاً في سورية والعراق، وأن استراتيجية «داعش» لا ترى أولوية في استهداف المملكة المغربية في المرحلة الحالية؛ إلاّ أن الأرقام الرسمية التي تقدمها السلطات تقلل من ذلك؛ إذ تشير المعطيات إلى علاقة عددٍ من هذه الخلايا التي تم تفكيكها بتنظيم «داعش»، وهي:

* يونيو ٢٠١٤م: تم إسقاط خلية إرهابية، تنشط في مدينة فاس، متخصصة في تجنيد وإرسال متطوعين مغاربة للقتال في سورية والعراق. وقد تمكنت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، بالتنسيق مع المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من تفكيك هذه الخلية الإرهابية المكونة من ستة أشخاص؛ من بينهم معتقل سابق بمقتضى قانون الإرهاب. وأوضح بيان لوزارة الداخلية المغربية، أن أفراد هذه الخلية يعملون على تجنيد المتطوعين، من خلال تدريبات عسكرية على استعمال الأسلحة وصناعة المتفجرات، للقيام بتنفيذ عمليات انتحارية في كل من العراق وسورية، بينما يتوفَّر لهم الدعم المالي عبر التبرعات المالية والاتجار فى السلع المهربة.

٣٢- **تقرير الحالة الدينية في المغرب**، ص ٣١٨.

* ديسمبر ٢٠١٤م: تمكنت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، من تفكيك خلية إرهابية ينشط أعضاؤها في كل من الفنيدق وسبتة ومليلية وبرشلونة، متخصصة في تجنيد واستقطاب متطوعات من جنسية مغربية إسبانية، بُغية تسهيل التحاقهن بتنظيم ما يسمى بـ «داعش» في سورية والعراق.
* أبريل ٢٠١٥م: تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من تفكيك خلية إرهابية بمدينة فاس، متخصصة في استقطاب وإرسال متطوعين مغاربة للقتال ضمن صفوف «داعش» في سورية والعراق. وأفاد بلاغ لوزارة الداخلية، أن التحريات أظهرت أن زعيم هذه الخلية «تربطه علاقات وطيدة بقياديين ميدانيين بصفوف التنظيم الإرهابي السالف الذكر؛ حيث يعملون بمعيته على تنسيق عمليات التحاق المتطوعين الجدد بالساحة السورية العراقية، من أجل إخضاعهم لدورات تدريبية مكثفة حول استعمال مختلف الأسلحة المتطورة، بالمعسكرات التابعة لما يُسمَّى بـ «داعش».
* سبتمبر ٢٠١٥م: أعلنت وزارة الداخلية عن تفكيك «خلية إرهابية» تتكون من خمسة عناصر في مدن مختلفة. وجاء في بيان وزارة الداخلية أن عناصر الخلية ينشطون في مدن بني ملال وسط البلاد، وسيدي علال البحراوي (٣٧ كلم شرقي الرباط) وقرية تينزولين في إقليم زاكورة الواقعة جنوب شرقي المغرب. وأفاد البيان أن عناصر هذه الخلية «خططت لتنفيذ عمليات تخريبية نوعية في المملكة، قبل التحاقهم بمعسكرات داعش في سورية والعراق».
* نوفمبر ٢٠١٥م: أعلنت وزارة الداخلية المغربية عن تفكيك خلية إرهابية مكونة من أربعة أشخاص يُشتبه بارتباطهم بتنظيم «داعش»، ويسعون إلى زعزعة استقرار المملكة، من خلال تنفيذ هجمات نوعية باستخدام متفجرات وعبوات ناسفة.
* يناير ٢٠١٦م: تمكن المكتب المركزي للأبحاث القضائية، التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من تفكيك خلية إرهابية موالية لتنظيم «داعش» الإرهابي، تتكون من سبعة متطرفين ينشطون في دار بوعزة (نواحي الدار البيضاء). وذكر بلاغ لوزارة الداخلية أن التحريات الأولية أكدت أن زعيم هذه الخلية على صلة وثيقة بقادة ميدانيين لـ «داعش»، في الساحتين السورية والعراقية، في إطار التنسيق لتجنيد وإرسال مقاتلين مغاربة من أجل اكتساب الخبرات العسكرية اللازمة بمعسكراته قُبيل العودة إلى المملكة لتنفيذ عمليات إرهابية تتماشى مع أجندته التخريبية.

استنتاج

يُلْحَظُ من خلال القراءة الكرونولوجية لمسار تفكيك الخلايا النائمة - حسب الإحصائيات الرسمية والتقارير الدولية - أن حصيلة المغرب في مجال «مكافحة الإرهاب» منذ ٢٠٠٣م، تمثلت في تفكيك ما يزيد على ١٥٠ خلية إرهابية، واعتقال قرابة ٢٧٢٠ شخصاً، فضلا عن ٢٦٧ «محاولة إرهابية» فاشلة، بينها ٤١ هجوماً بالسلاح، وسبع محاولات اختطاف، و١٠٩ محاولات اغتيال، و١١٩ محاولة تفجير. وبلغ عدد المقاتلين المغاربة إلى جانب «داعش»: زهاء ١٣٥٤ شخصاً انطلقوا من المغرب - دون حسبان من انطلقوا من أوروبا - من بينهم: ٢٢٠ معتقلاً سابقاً في قضايا الإرهاب. وقد قضى منهم ٢٤٦ شخصاً في القتال في سورية، وأربعون في العراق.

وتوجد ١٨٥ امرأة ضمن المقاتلين، و١٣٥ طفلاً تم تدريبهم في معسكرات هذا التنظيم، في حين اعتقلت السلطات ١٣٥ من العائدين وأخضعتهم للتحقيق.

ويقدم الجدول الآتي مسار الملتحقين بالتنظيمات الإرهابية

١٢٨	جهادياً مغربياً تم التحقيق معهم لما عادوا من العراق وسورية
٣١١	جهادياً في سورية والعراق
٢٠	جهادياً مغربياً نفذوا عمليات انتحارية باسم دولة أبي بكر البغدادي
٢١٨	من الجهاديين المغاربة سبق أن قضوا عقوبات في ظل قانون الإرهاب
٢٤٥	جهادياً مغربياً قُتلوا في معارك جهادية
١٨٥	امرأة يتم تدريبهن في معسكرات تنظيم الدولة

وتفيد التقارير والبلاغات الرسمية بأن الموقوفين في قضايا إرهابية لا يتحركون وفق أجندات وطنية فحسب؛ بل وفق أجندات إقليمية ودولية أيضاً. وهذا ما تترجمه المسارات التي قادت هؤلاء المقاتلين نحو بلادنا بحسب ما كشفته التحقيقات؛ حيث أظهرت البلاغات أن عشر خلايا كانت لها ارتباطات مع التنظيمات الجهادية في المنطقة السورية العراقية (داعش، والنُّصرة)، وهي المنطقة التي تشهد معارك طاحنة يشارك فيها أكثر من ١٢٠٠ جهادي مغربي؛ في حين ارتبطت ثلاث خلايا بشبكة الإرهابيين في شمالي مالي، ومنهم من شارك في معارك ضارية جنباً إلى جنب مع الجماعات المتطرفة التي واجهت الجيش الفرنسي.

كما أثبت بعض الدراسات المنجزة حول الحركات الجهادية في منطقة الساحل والصحراء الارتباطَ العضويَّ بين هذه الحركات وجماعات التهريب وتجارة المخدرات والأسلحة. كما أن بعض الذين تم توقيفهم بنوا جسوراً مع الشبكة اليمنية؛ وبعضهم عاد من ليبيا، ويحتمل أن يكون قد شارك في المعارك التي شنها «أنصار الشريعة» على قوات حفتر. وهناك من كان يقاتل إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يقوده «عبدالمالك درودكال»الملقب بأبي مصعب عبدالودود، الذي يدين بالولاء لأيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة في أفغانستان.

خاتمة

تُبرز الأرقامُ والمعطيات المقدمة عن مسار تفكيك الخلايا النائمة بالمغرب حجمَ المخاطر التي تهدده وتهدد سلامة مواطنيه، وفي الوقت نفسه تُبرز مدى نجاح استراتيجيته التي تجمع بين مداخل متعددة يشترك فيها الديني مع السياسي، والاقتصادي مع الاجتماعي. فإذا كانت الجاهزية الأمنية الاستباقية مكَّنت المغرب من تفكيك الخلايا النائمة، ومنعها من ترجمة أهدافها الإرهابية إلى واقع، فإن سياسة تأهيل الحقل الديني وتحديثه عملت على تحييد الأفكار المتطرفة والغلو الديني في المجال العام.

إن نجاح الاستراتيجية المغربية في مجال مكافحة التطرف والإرهاب يؤكد أن محاربة الإرهاب تحتاج إلى مقاربة شمولية، تستحضر عوامل التطرف ومسبباته الاجتماعية والدينية والفكرية، عند الشباب خاصة؛ إذ أظهرت الدراسات والأبحاث - كما بينت الدراسة - أن الشباب هم الفئة الأكثر استهدافاً من قِبَلِ التنظيمات الإرهابية؛ وهذا يحتاج إلى رؤية سوسيولوجية تكشف المزيد من العوامل النفسية والاجتماعية التي تجعل التطرف ينشط في مجال هذه الفئة الحساسة، كما أن محاربة التطرف تحتاج إلى سياسة أمنية ذات فعالية على الأرض تستطيع عزل الجماعات المتطرفة وتمنع تمددها الإقليمي والمحلي.

مراجع الدراسة

١-المراجع العربية:

• المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: من أجل كسب رهان تحقيق المشروع المجتمعي الكبير، جريدة الحركة، ١٩ يوليو ٢٠٠٥م.

• الطاهر بن عاشور، أصول النظام الاجتماعي في الإسلام، الشركة التونسية للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٨٠م.

• أحمد زايد، سيكولوجية العلاقات بين الجماعات، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٢٦، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٦م.

• إسماعيل حمودي، تدبير الشأن الديني في المغرب.. مرتكزات وتحديات، يومية التجديد بتاريخ ٧/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

• امحمد جبرون، إشكالية الوظيفة الدينية في الدولة المعاصرة، قراءة في تجربة تأهيل الحقل الديني بالمغرب، مراصد (٤)، مكتبة الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م.

• البحث الميداني حول المواصفات السوسيوديمغرافية للشباب المقاتل بسورية والعراق والمنحدرين من شمال المغرب، وهل الأسباب الدينية أم الدنيوية التي تقف وراء انضمامهم إليها؟ إنجاز مرصد الشمال لحقوق الإنسان (منظمة غير حكومية)، تطوان، ٢٣ نوفمبر ٢٠١٤م.

• بلال التليدي، قراءة في دلالات تفكيك الخلايا الإرهابية، جريدة أخبار اليوم، العدد ١٩١٠، ٢٠-٢١/٢/٢٠١٦.

• تقرير الحالة الدينية في المغرب، الإصدار الثالث، المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة، الرباط.

• تقرير منجزات وزارة العدل والحريات المغربية لسنة ٢٠١٥، بمناسبة مناقشة مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة ٢٠١٦م، لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، ٢ نوفمبر ٢٠١٥م.

• حامد طاهر، ظاهرة التطرف الديني، سلسلة كراسات علمية، المكتبة الأكاديمية، مصر، ٢٠٠٥م.

• دراسة أوضاع الشباب المغاربي، اتحاد المغرب العربي (الأمانة العامة)، ٢٠١٢م.

• سليم حميمنات، تجديد الإسلام المغربي: المؤسسة الدينية الرسمية وتحديات ما بعد ١٦ مايو، مجلة وجهة نظر، العددان ٢٥ – ٢٦، صيف ٢٠٠٥م، السنة الثامنة، مطبعة النجاح الجديدة.

• طه أحمد المستكاوي، العلاقة بين التطرف والاعتدال في الاتجاهات الدينية وبعض سمات الشخصية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٢م.

• عزيز بعزي، السلفية (الجهادية) المغربية المعاصرة.. المصالحة من أجل البناء، مقال بجريدة هسبريس الإلكترونية، الجمعة ٣٠ أيار/ مايو ٢٠١٤م.

٢- الظهائر والبلاغات:

• الظهير الشريف رقم ١,٠٣,٣٠٠ الصادر في ٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ الموافق لـ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤م، القاضي بإعادة تنظيم المجالس العلمية وتحديد قواعد تسييرها وتسيير فروعها.

• الظهير الشريف رقم ١,٠٣,١٩٣ الصادر في ٩ شوال ١٤٢٤هـ الموافق لـ٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣م، في شأن اختصاصات وتنظيم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

• الظهير نفسه المنظم للمجالس العلمية، فيما يخص الإفتاء. يُرجع إلى الخطاب الملكي بفاس بتاريخ ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٥م.

• الخطاب الملكي لعيد العرش في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤م.

• بيانات وزارة الداخلية.

٣-الجرائد الوطنية الورقية والإلكترونية:

الاتحاد الاشتراكي، ٢٢ - ٦ – ٢٠١٠م.

الاتحاد الاشتراكي، ١٣ - ٨ – ٢٠١٠م.

شبكة أندلس الإخبارية، ١ - ٤ – ٢٠١٥م.

أون مغاربية، ٢٦ - ٦ – ٢٠١٤م.

ذا بريس، ٢ - ١١ – ٢٠١٢م.

ذا بريس، ٢٥ - ٩ – ٢٠١١م.

التجديد، ٢٩ - ٦ – ٢٠٠٩م.

أخبارنا، ٢٦ - ١٢ – ٢٠١٣م.

النهار المغربية، ٤ - ١١ – ٢٠١٢م.

ذا بريس، ٣ - ٣ – ٢٠١٠م.

٤- مراجع الإنترنت

Read more at: http://carnegie-mec.org/201504/07//ar-61010/iemx

http://www.hespress.com/writers/221321.html

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/201118/9/

http://www.maghress.com/author

٥- المراجع الأجنبية والتقارير الدولية

• David E. McNabb، 2004، Research Methods for Political Sciences، Quantitative and Qualitative Methods. Armonk، New York; London، England: M.E.Sharpe، Inc.

• Bloom، L. Egwu، E.(1989) Concise Lecture notes on psychology. London : Mac Millan، Publishers.

• Country Reports on Terrorism 2011 – Morocco : United States Department of State،

• Country Reports on Terrorism 2011 – Morocco، 31 July 2012، available at

• Country Reports on Terrorism 2013– Morocco

• Pierre Bourdieu: qu'est ce qu'un champs. Questions de sociologie . Minit.